المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 170
29 صفحة
الخميس 10 يونيو 2021

المغرب العربي ومواجهة الإرهاب

آثار كبيرة وتحديات صعبة

الإرهاب وتداعياته الوخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدول المغاربية

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

التحديات الأمنية في دول المغرب

مجلة «المرصد»

كانت للأحداث التي شهدتها دول عربية في العام 2011 تأثيرات كبيرة على الأوضاع الامنية في العالم خاصة مع زيادة انتشار التنظيمات الارهابية. وباتت دول المغرب العربي في مرمى التهديد الارهابي وتزايدت وتيرة العنف خاصة في ليبيا وتونس اللتين شهدتا زيادة في الوفيات نتيجة للهجمات الارهابية. وبرغم التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية فإن التهديدات مستمرة وكثيرة، تشمل خلايا ارهابية محلية، ومجموعات خارجية تعمل في الساحل، مثل القاعدة في المغرب الإسلامي وهو ما يجعل أمن المنطقة المغاربية في خطر متواصل.

شهدت دول المغرب العربي وخاصة ليبيا وتونس زيادات في الهجمات الجهادية بعد العام 2011.فتونس شهدت عددا من الأحداث الدامية بسبب الإرهاب، وأودت بحياة الكثير من الأبرياء.فمنذ العام 2011، أصبحت أخبار الهجمات الدموية أمرا شائعا في أوساط التونسيين،حيث ترسخ الإرهاب في البلاد وأصبحت أخباره مادة يومية في الساحة الإعلامية مع تعدّد العمليات التي ضربت البلاد وتسارعت وتيرتها على مدى السنوات الماضية.

ومن ابرز الهجمات التي شهدتها تونس خلال الأعوام الأخيرة، الهجوم الذي استهدف متحف باردو في 18 مارس 2015، عندما قام مسلحان باقتحام أهم المتاحف في العاصمة، الأمر الذي أدى إلى مقتل 22 شخصا أغلبهم من السياح الأجانب، وجرح 45 آخرين، وقد قتلت القوات الخاصة المسلحين الاثنين داخل المتحف.

وفي 26 يونيو 2015، هاجم متشدد فندق امبريال في محافظة سوسة الساحلية، في واحدة من أكبر الضربات الإرهابية التي استهدفت القطاع السياحي بالبلاد.وأسفر الهجوم عن مقتل 39 سائحا من بينهم 30 شخصا من بريطانيا، وعدد كبير من الجرحى.وأعقب ذلك هجوم في 24 نوفمبر 2015،على حافلة خاصة بالأمن الرئاسي التونسي في شارع محمد الخامس، القريب من منشآت حيوية بالعاصمة، والذي أسفر عن مقتل 12 عنصرا من أفراد الأمن الرئاسي التونسي إلى جانب إصابة عدد آخر.

وفي العام 2016، كانت تونس على موعد مع محطة جديدة من المواجهة مع الإرهاب ساحتها مدينة بن قردان بولاية مدنين جنوب شرقي البلاد. حيث شنت الجماعات الإرهابية، في السابع من مارس، هجمات منسقة ومتزامنة منذ ساعات الصباح الأولى، على مراكز عسكرية للجيش والحرس الوطني إضافة إلى اقتحام المستشفى الجمهوري في المدينة. وأسفر الهجوم عن القضاء على 49 مسلحاً والقبض على 9 آخرين، في حين استشهد 18 شخصا من مدنيين وعسكريين وأمنيين.

ورغم تحسن الوضع الأمني، والانخفاض الملحوظ في عدد العمليات الإرهابية في تونس، تبقى الخلايا الإرهابية النائمة والمتواجدة بالمناطق الجبلية كالشعانبى والمغيله في ولايتي القصرين وسيدي بوزيد، اللتين تشهدان معدلات فقر كبيرة مقارنة بغيرهما من ولايات الشمال مما يجعلها حاضنة اجتماعية للجماعات الإرهابية التي تستغل الحاجات الاقتصادية لتجنيد أبناء المناطق الجبلية والفقيرة، علاوة على هشاشة الأوضاع الإقليمية، خطرا مازال يتهدد تونس ويستوجب الحذر.

أما الجزائر،فتعتبر إحدى أكثر الدول التي تتهددها المخاطر التى تشكلها الجماعات الإرهابية.وسبق أن شنّ تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي هجمات على منشآت،في الجزائر حيث شن هجوما كبيرا على محطة للغاز الطبيعي في عام 2013 أدى إلى مقتل العشرات من العمال.

> برغم التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية فإن التهديدات مستمرة وكثيرة، تشمل خلايا ارهابية محلية، ومجموعات خارجية تعمل في الساحل، مثل القاعدة في المغرب الإسلامي وهو ما يجعل أمن المنطقة المغاربية في خطر متواصل.

ومطلع العام الجاري قتل خمسة مدنيين وأصيب ثلاثة آخرون الخميس بانفجار قنبلة محلية الصنع لدى مرور سيارتهم في منطقة تبسة في شرق الجزائر، وفق ما أفادت وزارة الدفاع في بيان، فيما يعتبر هذا الاعتداء الأكثر دموية منذ أعوام ويأتي في الوقت الذي تعيش فيه البلاد أسوأ أزمة سياسية واقتصادية.

وشكل هذا الاعتداء اختراقا لجدار التحصينات الأمنية والعسكرية في بلد عانى لعشرية دموية في تسعينات القرن الماضي.وبالرغم من الضربات الأمنية الكبيرة، التي تلقتها التنظيمات الارهابية من الجيش الجزائري في السنوات الأخيرة، ونجاح المصالحة الوطنية في استقطاب عدد كبير من المسلحين،فان خطر الهجمات الارهابية مازال متواصلا.

ويسود قلق في الجزائر من عودة الإرهاب مجددا بوتيرة أسوأ خاصة وأن البلاد مرتبطة بحدود مترامية مع كل من مالي وليبيا وكلاهما تشهدان انفلاتا أمنيا ومناخا من الفوضى وهي البيئة التي تفضلها الجماعات الارهابية لاستقطاب المزيد من المتطرفين ولاستغلال أي ثغرات أمنية للتسلل إلى عدة مناطق وتنفيذ عملياتها الارهابية.

وفي واقع ميزه الانفلات الأمني وغياب سلطة الدولة المركزية،عاشت ليبيا منذ العام 2011،وضعا صعبا على

أصبحت ليبيا مرتعًا للمنظمات السلفية الجهادية، مثل تنظيم «داعش» وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي الفوضى لفتح معسكرات تدريب في جنوب غرب ليبيا، والحصول على أسلحة، وتجنيد المزيد من المقاتلين.

جميع الأصعدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا.ولكن الأسوأ من ذلك كان سقوط البلاد ضحية للارهاب الذي استغل تلك الفوضى ليؤسس لنفسه موطئ قدم في البلاد لتتحول ليبيا في ظل تلك الظروف الى جحيم يعيشه أهلها وخطراً يخشاه جيرانها.

ووفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي، بلغت نسبة الوفيات الناتجة عن الإرهاب ذروتها في ليبيا في عام 2015، بمعدل 454 قتيلًا. وأصبحت البلاد مرتعًا للمنظمات السلفية الجهادية، مثل تنظيم «داعش» وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي الفوضى لفتح معسكرات تدريب في جنوب غرب ليبيا، والحصول على أسلحة، وتجنيد المزيد من المقاتلين.

فيما تمكن تنظيم «داعش» الإرهابي من السيطرة على عدة مناطق في البلاد،وكانت مدينة سرت الساحلية أهم معاقله في البلاد والتي كان ينوي التمدد منها إلى مناطق أخرى. وتحت غطاء مزور ومشوه للإسلام،أمعن التنظيم في ارتكاب جرائمه الوحشية، لبث الرعب والذعر في نفوس الناس، ولتاكيد قوته وسلطته وجبروته،وكانت جريمة ذبح الأقباط المصريين الأكثر تعبيرا عن دموية التنظيم الرهيبة.

ورغم الخسائر الكبيرة التي منيت بها التنظيمات الإرهابية في ليبيا،فإنها مازالت تحافظ على وجودها مع تواصل هجماتها التي كان آخرها الهجوم الانتحاري على نقطة التفتيش بمدينة سبها الواقعة جنوب ليبيا في السادس من الشهر الجاري والذي اسفر عن مقتل 4 أشخاص بينهم ضابط كبير بالشرطة وفق ما اوردت تقارير اعلامية وهو الهجوم الذي تبناه تنظيم «داعش» ليؤكد استمرار خطره على الليبيين.

أما المغرب فقد شهد المغرب عام 2011 أكثر من 17 وفاة نتيجة لهجمات ارهابية، ما دفعه إلى اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الإرهاب.وسعت المملكة إلى معالجة التطرف من جذوره، فاستثمرت في مشاريع التنمية، خصوصًا في المناطق الفقيرة.وصمم المغرب العديد من البرامج لترويج الإسلام المعتدل في السجون،ولجأ

> تعتبر قضية العائدين مسألة بالغة الأهمية، خصوصًا بالنسبة للمغرب وتونس، إذ انتقل منهما الكثير من المقاتلين إلى المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم «داعش»، للقتال في صفوفه.

كذلك إلى الشراكة مع المؤسسات الخاصة لتوفير العمل والتدريب والتوظيف للمتطرفين السابقين، بهدف إعادة دمجهم في المجتمع.

وبالرغم من نجاحه في كبح الهجمات الارهابية فان كشف المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، عن دلائل تُظهر تورط معتقلين سابقين في التحضير لأعمال إرهابية.وبشكل متكرر خلال السنوات الماضية يثبت استمرار الخطر الإرهابي لمعتقلين قضوا عقوبات بالحبس، ولم يدفعهم السجن إلى مراجعة أفكارهم، بل عادوا للنشاط مجدداً وتهديد الامن في البلاد.

وتطرح امام الأجهزة الأمنية المغربية تحديات كبيرة لعل ابرزها تصاعد نشاط الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل المجاورة.وقال مدير المكتب المركزي للتحقيقات القضائية بالمغرب حبوب الشرقاوي في مقابلة أجرتها معه وكالة رويترز للأنباء،في مارس الماضي، إن الجماعات المتشددة في منطقة الساحل المجاورة والتي تجند وتدرب أتباعها عبر الإنترنت تمثل أكبر خطر على البلاد.

واستقطب تنظيم «داعش» مئات المقاتلين المغاربة للذهاب إلى ساحات القتال في سورية والعراق في السنوات الماضية.وقال الشرقاوي إن من بين الذين نجوا من الموت، عاد 270 إلى المغرب فيما تعرض 137 للمحاكمة مضيفا أن 288 امرأة و391 من القصّر ذهبوا أيضا إلى مناطق الصراع ليلتحقوا بأرباب أسرهم. ويعاقب القانون المغربي بالسجن لما يصل إلى عشر سنوات من ينضم إلى الجماعات المتشددة في الخارج.

وتعتبر قضية العائدين مسألة بالغة الأهمية، خصوصًا بالنسبة للمغرب وتونس، إذ انتقل منهما الكثير من المقاتلين إلى المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم «داعش»، للقتال في صفوفه.كما أن تحركات تنظيم «القاعدة» المتواصلة وتحالفاته المستمرة تعطي مرونة أكثر لاختراق الحدود خاصة في ظل التقارب الجغرافي لدول المغرب العربي من دول الساحل، التي تعاني من انعدام الأمن بشكل عميق.

ويؤكد مراقبون أن استمرار ظهور العناصر الارهابية في جميع بلدان المغرب العربي،مرده عدة اسباب اهمها عدم المساواة الاقتصادية، والافتقار إلى الفرص المهنية، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش السياسي الى غير ذلك.

ويشير هؤلاء الى أن الأزمات التي تعصف بدول المغرب العربي تفرض عليه تفعيل دور الاتحاد المغاربي وتنفيذ الاتفاقيات التجارية بين دوله،لمواجهة التديات الاقتصادية والأمنية.

> استمرار ظهور العناصر الارهابية في جميع بلدان المغرب العربي،مرده عدة اسباب اهمها عدم المساواة الاقتصادية، والافتقار إلى الفرص المهنية، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش السياسي.

المغرب العربي وتأثيرات الإرهاب على السياسة...

ليبيا وتونس

في واجهة الصورة

شريف الزيتوني

دول المغرب العربي لم تكن في عشرياتها الأخيرة بعيدة عن الإرهاب. تقريبا لم تسلم أي دولة من عملياته وإن باختلاف التأثيرات، حيث كانت مدن كبيرة أمام خطره، لكن في تلك الفترة ضمن نظم سياسية متحكمة بكل قوة في الأمن ولديها أيدٍ طويلة مخابراتيا جعلتها في مأمن نسبي قياسا بما هو لاحق، لكن في العشرية الأخيرة ومع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، والدول المغاربية جزء منها، عاش بعضها مرحلة صعبة على مستوى الأمن تسببت في حوادث قاسية كان تأثيرها كبيرا سياسيا، ولم تستطع إلى اليوم الخروج من أزمتها بسبب تلك الأحداث.

ليبيا وبعد الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمّر القذافي، عبر حرب قادتها قوات الناتو وحلفائها الإقليميين، كانت ساحة كبرى لتنظيمات الإرهاب بتسميات مختلفة، أغلبها خادع بمفاهيم «الثورة» ضمن خطة لاستقطاب الشباب المتحمس وغير الواعي بما يحصل من مخططات كبرى، والبقية من البداية كانوا واضحين بأنهم رافعوا لواء الجهاد والخلافة على أرض ليبيا، وأسسوا ما يشبه المعسكرات أو الإمارات الصغيرة التابعة في بداياتها للقاعدة، إلى لحظة قدوم تنظيم داعش أين نجح في احتواء أنصار تلك التنظيمات المذكورة وفتح البلاد على مرحلة من أخطر المراحل في تاريخها واستمر الأمر لأكثر من سنتين قبل أن يغير تدخل الجيش شرقا وفجر ليبيا غربا في تحجيم قوته وإضعافه لكن بنتائج لا ينتظرها الليبيون.

تونس أيضا، في السادس من مارس وفي الخامس والعشرين من يوليو 2013، عاشت على وقع حدثين مفصليين في تاريخها الحديث. في الحدث الأول اغتيل السياسي اليساري شكري بلعيد صباحا في سيارته أمام منزله وفي الحدث الثاني اغتيل السياسي القومي محمد البراهمي أيضا في سيارته أمام منزله، لتدخل تونس بعد ذلك مرحلة قاسية جدا في علاقة بالأمن والاستقرار السياسي.

قبل ذلك الحادثين وحتى بعدهما وقعت عمليات إرهابية في مناطق مختلفة طالت أمنيين وعسكريين في المدن والجبال، بل وحتى محاولات لاختراق البلاد وتأسيس إمارة تابعة لداعش، مثلما حصل في مدينة بنقردان الحدودية مع ليبيا فجر 7/6 مارس 2016، لكن حادثتي الاغتيال كانت انكسارا في المسار السياسي للبلاد ولثورة عقد عليها جزء من الشعب آمالا كبيرة في التغيير.

استدعاء مثالي تونس وليبيا هنا، ليس لأنهما الوحيدان

> في العشرية الأخيرة ومع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، والدول المغاربية جزء منها، عاشت بعض دول المغرب مرحلة صعبة على مستوى الأمن تسببت في حوادث قاسية كان تأثيرها كبيرا سياسيا، ولم تستطع إلى اليوم الخروج من أزمتها بسبب تلك الأحداث.

المتأثران بالإرهاب، فالمغرب والجزائر وموريتانيا بدرجة أقل، تقع فيها عمليات إرهابية، بل المثالان الأولان هنا لأنهما شهدا تحولات سياسية بشكل مختلف عن التدول التقليدي للحكم، سواء عبر تحركات اجتماعية وجدت نظاما هشا بطبعه مثلما هو حال تونس، أو عبر حرب دولية مثلما هو الحال في ليبيا، والأكثر من ذلك أن البلديْن يعانيان من أزمات متعاقبة ليس هناك تفاؤل كبير بحلها، والخيط المعقد هنا في تعميق الأزمة هو الإرهاب. فاليبيا المتأثر الأكبر بالإرهاب عانت خلال العشرية من الإرهاب. البلد بعد إسقاط «القذافي» شهد حالة من الفراغ الكبير، في ظل تفكيك الجيش والقضاء على كل المؤسسات الأمنية التي يمكن أن تضمن الحد الأدنى، وأطلقت يد المتطرفين والمافيات ليقرروا المستقبل السياسي للبلاد دون رؤية واضحة وبمحاولات محتشمة في خلق «ديمقراطية» أثبتت فشلها في مراحل لاحقة. وإلى اليوم مازال هناك إقرار بأن مرحلة الإرهاب في ليبيا هي التي خلفت كل هذه الانقسامات وعقدت الحلول السياسية وغيّبت كل مناخ للثقة بين المختلفين، وهذا جلي في كل محاولات التقريب التي سعت إليها الأطراف الإقليمية والدولية، والتي لم تعط نتائج مأمولة، وحتى المرحلة الجديدة وما حصل بعد أغسطس 2020، من تطورات مازال أمام مرحلة حاسمة قد تكون حلا دائما إذا تم الوصول إلى الانتخابات ولكنها قد تفتح البلاد أمام تنائج لا تحمد عقباها إذا لم يتحمل الجميع مسؤوليته أمام البلاد والشعب.

أما في تونس فالمسألة مختلفة إلى حد ما. صحيح أنه وقعت حوادث إرهابية ذهب ضحيتها جنود وأمنيون في فترات متعاقبة منذ 2011، لكن التأثير الكبير بدأ مع اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وتوسع الهوة بين الأطراف السياسية،

> ليبيا وبعد الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمّر القذافي، عبر حرب قادتها قوات الناتو وحلفائها الإقليميين، كانت ساحة كبرى لتنظيمات الإرهاب بتسميات مختلفة، أغلبها خادع بمفاهيم «الثورة» ضمن خطة لاستقطاب الشباب المتحمس وغير الواعي بما يحصل من مخططات كبرى، والبقية من البداية كانوا واضحين بأنهم رافعوا لواء الجهاد والخلافة على أرض ليبيا.

وخاصة بين حركة النهضة باعتبارها حزبا إسلاميا تواجد في الحكم وكان ماسكا بوزارة الداخلية وبين بقية الطيف السياسي، الذي يتهم النهضة بالمسؤولية عن مقتل الزعيمين السياسيين المذكورين، وبالتساهل مع المجموعات المتطرفة التي كانت تتحرك في البلاد وتنصب خيامها في كل المدن، بل وشكلت ما يشبه المجموعات الأمنية وهي القطرة التي أفاضت كأس الخلافات بين النهضة ومعارضيها.

بعد ذلك بدأت الخلافات تتعمق وأفرزت تركيبات سياسية جديدة سواء داخل البرلمان أو خارجه، وفي كل ذلك كانت سهام الاتهامات والنقد تتوجه نحو حركة النهضة، التي بدورها عرفت تراجعا كبيرا في الشارع التونسي، بسبب فشلها في إدارة شؤون البلاد، ما جعلها تبحث عن تنازلات تقرّب منها بعض الخصوم وقد نجحت نسبيا في ذلك من خلال مشاركة حزب نداء تونس في الفترة التي أعقبت انتخابات 2014، لكنه بقي تحالفا هشا تكررت فيه الأزمات السياسية سواء داخل حلفها الذي ضربته الخلافات وانقسم إلى شقوق أصبحت بعد ذلك أحزبا، سواء داخل حركة النهضة التي واصلت التراجع في مستوى كتلها النيابية جعلها عاجزة عن تكوين حكوماتها بسبب حصولها على أغلبية ضعيفة، ورغم محاولاتها الكثيرة للبحث عن شريك من الكتل الكبرى في البرلمان التي كانت حاسمة في الاقتراب من النهضة، وهي ظروف أبقت على الأزمة السياسية إلى اليوم حيث تشهد البلاد أصعب فتراتها على مستويات مختلفة.

في السادس من مارس وفي الخامس والعشرين من يوليو 2013، عاشت تونس على وقع حدثين مفصليين في تاريخها الحديث. في الحدث الأول اغتيل السياسي اليساري شكري بلعيد صباحا في سيارته أمام منزله وفي الحدث الثاني اغتيل السياسي القومي محمد البراهمي أيضا في سيارته أمام منزله، لتدخل تونس بعد ذلك مرحلة قاسية جدا في علاقة بالأمن والاستقرار السياسي.

الإرهـــاب وتداعياته الوخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدول المغاربية

نجاة فقيري

لم تنفك التهديدات الإرهابية تعصف بدول المغرب العربي وتلقي بظلالها الوخيمة على الأوضاع العامة بالبلدان المغاربية، فمع تنوع «الإستراتيجيات الجديدة» للتطرف والتطرف العنيف والإرهاب الذي اتخذ أشكالا عديدة وتموقع بقوة في المشهد المغاربي، أصبحت هذه البلدان في دائرة التراجع الحاد لكل مؤشراتها التنموية والحيوية خاصة منها الاقتصادية التي أثرت بدورها تأثيرا كبيرا على الأوضاع الاجتماعية.

لقد بات الإرهاب بأشكاله المختلفة ومسمياته المتعددة خطرا حقيقيا يهدد العالم ويفتك باستقرارمناطق ودول كثيرة مع فوارق بسيطة في حدته وانتشاره ما أثر سلبا على الأوضاع العامة خاصة الاقتصادية والإجتماعية. فوفقًا لدراسة أجراها معهد الاقتصاد والسلام (IEP)، ارتفعت التكلفة الاقتصادية العالمية للإرهاب بحوالي الثلثين بين عامي 2008 و 2018 فيما بلغ ذروته في عام 2014 بـ108 مليار دولار. أما في إفريقيا فكانت التكلفة الاقتصادية للإرهاب بالغة حيث بلغت 15,5 مليار دولار في 2017، بزيادة أكثر من عشرة أضعاف منذ عام 2007 الذي بلغ 1,54 مليار دولار .ومن الناحية النسبية، تعتبر حصة أفريقيا من تأثيرات الإرهاب على الاقتصاد الأشد وطأة والأكثر ارتفاعا.

ووفقا للدراسة فإن بلدان المغرب العربي ضمن 18 دولة إفريقية الأكثر تأثرا حيث تحتل ليبيا المرتبة الثانية بعد نيجيريا، بتكلفة خسائر اقتصادية جراء الإرهاب فاقت 5,2 مليار دولار حتى موفى 2017 وتونس المرتبة المرتبة السابعة بقرابة 500 مليون دولار فيما احتلت المغرب المرتبة الرابعة عشر بخسائر إقتصادية قدرت بـ 99 مليون دولارموريتانيا المرتبة السابعة عشربـ23 مليون دولار خلال نفس الفترة. أما الجزائر فلم يتم تصنيفها ضمن هذه القائمة باعتبارها أقل تأثرا بالإرهاب.

يرى الخبراء والمختصون أن حدة التأثيرات الناجمة عن الإرهاب تضاعفت منذ سنة 2011، حيث أن دول المغرب العربي تعيش منذ ذلك الحين في ظل موجة آزمات

> تحتل ليبيا المرتبة الثانية بعد نيجيريا، بتكلفة خسائر اقتصادية جراء الإرهاب فاقت 5,2 مليار دولار حتى موفى 2017 وتونس المرتبة المرتبة السابعة بقرابة ٥٠٠ مليون دولار فيما احتلت المغرب المرتبة الرابعة عشر بخسائر إقتصادية قدرت بـ 99 مليون دولار وموريتانيا المرتبة السابعة عشر بـ 23 مليون دولار خلال نفس الفترة.

عديدة يغذيها التطرف والإرهاب ويزيد من تداعياته على جميع الأصعدة خاصة مع تتالي الأزمات العالمية مقابل ضعف وهشاشة البنى الاقتصادية المغاربية وتدهور الأوضاع الاجتماعية.

في ظل التطورات المتسارعة منذ 2011، والتي قادت معظم دول المغرب العربي إلى هبوط إقتصادي حاد كان النتيجة المتوقعة لمختلف الأحداث التي مرت بها المنطقة بدءا بـ«ربيع الثورات العربية» وصولا إلى الهجمات الإرهابية وتسلل داعش إلى المنطقة مرورا بصعود الإخوان إلى منصة الحكم ببعض الدول على غرار تونس وليبيا. كان الاقتصاد كما السياسة متأزما ومتداعيا ما جعل الجائحة فيما بعد تقضي على بنيته المتردّية أساسا.

تراجع نمو الإقتصادات المغاربية بشكل غير مسبوق حيث تراجع النمو الاقتصادي في تونس الى ادنى مستوياته خلال 2020 بنسبة 8,8- % كما تراجع الناتج المحلي بنسبة 0,3 %. أما الاقتصاد الليبي القائم أساسا على النفط بنسبة 92% فقد كان الأكثر تأثرا وتداعيا خاصة بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية على محطات النفط قبل أن يتمكن الجيش الليبي من استرجاعها حيث كشفت بيانات حديثة لمصرف ليبيا المركزي في طرابلس، أن الدين العام في العام 2020 بلغ 84 مليار دينار (نحو 60

تصدّع اجتماعي في منطقة يمثل ثلثا سكانها الفئة الشابة التي تقل أعمارهم عن 35 سنة، تجاوز معدل البطالة فيها 25 %، حسب تقرير البنك الدولي للعام 2020 ويعيش نصف سكانها على أقل من 5,5 دولار يوميا للفرد الواحد.

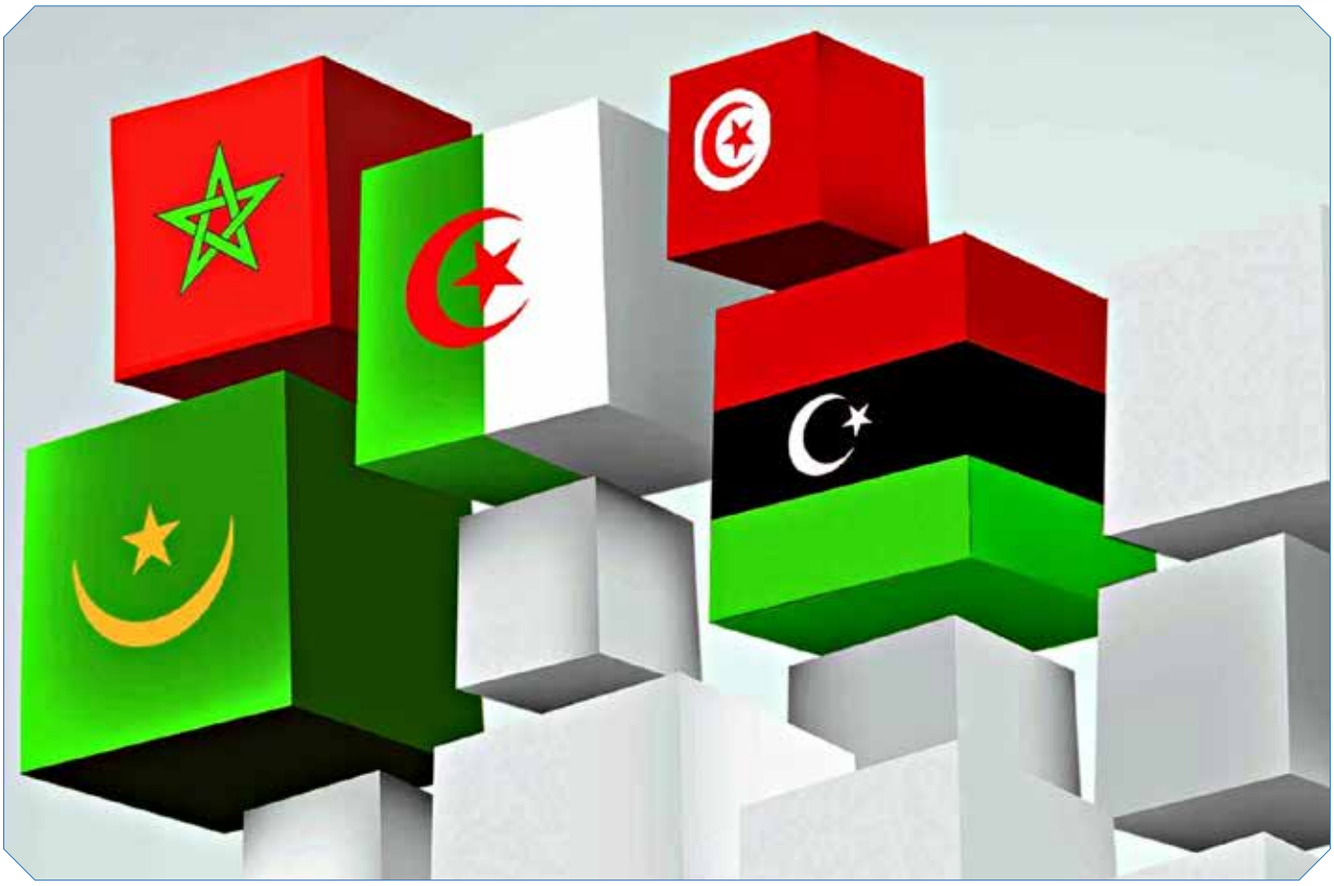

مليار دولار)، ما يعادل 260 % من الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى شهد الاقتصاد المغربي انكماشا بـ6-% أما الاقتصاد الجزائري فانكمش بنسبة 3,9 %- وانكمش قطاع الطاقة في البلد العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» أي ما يقرب من ضعف الانكماش الذي بلغ 7,1 في المئة قبل عام، وفقاً للديوان الوطني الجزائري للإحصائيات. أما موريتانيا فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 4،9-%.

هذا التهاوي الاقتصادي الذي كرّسته عوامل كثيرة على راسها الإرهاب أدت بدورها إلى تصدّع اجتماعي في منطقة يمثل ثلثي سكانها الفئة الشابة التي تقل أعمارهم عن 35 سنة، تجاوز معدل البطالة فيها 25 %، حسب تقرير البنك الدولي للعام 2020 ويعيش نصف سكانها على أقل من 5,5 دولار يوميا للفرد الواحد.

كما أعلنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «إسكوا»، ارتفاع معدلات التضخم ونسبة البطالة في ليبيا كأعلى نسبة في منطقة شمال إفريقيا، وأوضح التقرير الأممي، أن نسبة البطالة في ليبيا هي أعلى معدل في المنطقة العربية، حيث ستبلغ 22%، لاسيما في ظل الاقتتال والصراع وانتشار الإرهاب، وانهيار تام للبنية التحتية

> هبوط إقتصادي حاد كان النتيجة المتوقعة لمختلف الأحداث التي مرت بها المنطقة بدءا بـ»ربيع الثورات العربية» وصولا إلى الهجمات الإرهابية وتسلل داعش إلى المنطقة مرورا بصعود الإخوان إلى منصة الحكم ببعض الدول على غرار تونس وليبيا.

وتراجع معدلات النمو والتعليم والصحة.

من جانبها أفادت مجموعة البنك الدولي،في تقريرها السنوي أن تونس تعاني من بطئ في النمو وارتفاع نسبة التداين. من جانبه أعلن المعهد الوطني التونسي للإحصاء، منتصف شهر فبراير، عن ارتفاع نسبة البطالة في تونس لتبلغ 17،4 % .

كما أشارت التقارير المحلية والدولية إلى تدهور كبير في الأوضاع الاجتماعية ببلدان شمال إفريقيا ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة وتضرر الطبقات الاجتماعية وتلاشي الطبقات الوسطى وارتفاع معدلات الفقر فمثلا بلغ عدد التونسيين تحت خط الفقر بلغ مليون و700 ألف، أي حوالى 15،4 في المئة، فيما يقدر البنك الدولي نسبة التونسيين المصنفين في خانة الفقر المدقع بـ3،5 في المئة. أما ليبيا، البلد النفطي الغني،فإن نسبة الفقر فيها تقارب 45 بالمئة و تعيش الكثير من مناطقها وقراها تحت خط الفقر. وقد زادت الحرب واستغلال الإرهاب للوضع من أجل التسلل إلى البلاد في ارتفاع عدد الفقراء بعد ان كانت النسبة لا تتجاوز 29 بالمئة سنة 2009.

تعيش دول المغرب العربي على ضوء تداعيات إقتصادية وصحية واجتماعية كرّستها عوامل عدة كعدم الاستقرار الأمني وتواصل الصراعات،في ليبيا، وانعدام الاستقرار السياسي،في تونس، إضافة إلى تنامي العنف والتطرف والإرهاب بالمنطقة ما يجعل ناقوس الخطر يدق بقوة من أجل خطة موحّدة تنقذ المنطقة من هذا الإنهيار خاصة بعد الاستقرار النسبي للوضع في ليبيا ما يتيح لدول الجوار فرصا عديدة خاصة منها الاقتصادية.

> أشارت التقارير المحلية والدولية إلى تدهور كبير في الأوضاع الاجتماعية ببلدان شمال إفريقيا ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة وتضرر الطبقات الاجتماعية وتلاشي الطبقات الوسطى وارتفاع معدلات الفقر.

دول المغرب العربي..

تنسيق ضئيل في مكافحة التطرف

رامي التلغ

إن التهديد الجهادي ليس جديدًا على بلدان المغرب العربي، لكن تداعيات أحداث عام 2011 غيرت البيئتين السياسية والأمنية في الدول المغاربية بشكل جذري. ففي ليبيا وتونس شهدت زيادة في الوفيات نتيجة للهجمات الجهادية، كما شهدت دول أخرى مثل الجزائر والمغرب تأثيرًا أقل.

برغم هذه الاختلافات، فإن التهديدات مستمرة وكثيرة، تشمل خلايا جهادية محلية، بعضها خلايا تنشط بشكل راسخ في الشأن الداخلي، وبعضها الآخر يزدهر على شكل مجموعات خارجية تعمل في الساحل، مثل القاعدة في المغرب الإسلامي.

إن انعدام الثقة وقلة التعاون بين البلدان المغربية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب يزيدان من تعقيد مواجهة مثل هذه التهديدات، وهذا من شأنه أن يجعل أمن المنطقة أكثر خطورة مما سبق، وأن يطيل أمد المعركة ضد التطرف.

وعلى امتداد ساحات دول المغرب العربي، تنتشر التنظيمات المتطرفة، ويُعد تنظيم «المرابطين» من أكبر التنظيمات الإرهابية، ويتكوّن من تنظيم «التوحيد والجهاد» وبأعداد كبيرة، وهناك تنظيم «الموقعين بالدماء» ويتشكل من أفراد يمتلكون الخبرة العسكرية، عدا عن عودة تنظيم «المرابطين» إلى صفوف «القاعدة» الذي يعزز من مواقفها وانتشارها، وبكل وضوح فإن الجهود المبذولة في المعركة ضد الإرهاب في الساحة التونسية غير كافية فيما يتعلق بمكافحة ومقاومة أماكن الاستقطاب الافتراضية، وللعلم لم تجرِ المتابعة الجدية للحد من التحركات المشبوهة، وبذلك فإن وجود تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي ضاعف من وصول السلاح إلى الجماعات الإرهابية.

وأمام دول اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 متطلبات واسعة لتطويق معسكرات التدريب الإرهابية التي تعد من أخطر الممارسات، وأعمالها وتحركاتها تؤدي إلى انتشار الإرهاب وترويج ونشر

> إن انعدام الثقة وقلة التعاون بين البلدان المغربية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب يزيدان من تعقيد مواجهة مثل هذه التهديدات، وهذا من شأنه أن يجعل أمن المنطقة أكثر خطورة مما سبق، وأن يطيل أمد المعركة ضد التطرف.

الأيديولوجيا المتطرفة الداعية إلى العنف والتطرف والكراهية، وتبدو اجتماعاته شبه معطلة، ومنذ عام 1994 لم يتخذ أي موقف حيال تلك الأزمات، خاصة حول واقع التنظيمات الإرهابية، وبوجود العراقيل الكثيرة شلّت دوره وهددت أركانه وجعلته دون فاعلية لأسباب سياسية وصراعات حادة بين دول المغرب العربي.

في وقت سابق،أكد الطيب البكوش الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في حوار صحفي مع وكالة الأنباء الاسبانية بأن هنالك قضايا شديدة الأهمية تتطلب التنسيق والتعاون الجدي بين الدولتين الجارتين من قبيل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

ودفع التخوف من عدوى الفوضى والإرهاب وانتقاله عبر الحدود، الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي إلى تعزيز المراقبة الأمنية والعسكرية على الحدود المشتركة. كما أعلنت تونس في سنة 2016 عن مشروع لبناء سور على طول الحدود مع ليبيا لتمكينها من السيطرة ومراقبة تسلل المقاتلين والمهاجرين غير الشرعيين، والأسلحة والمخدرات إلى تونس.

وفي عام 2017، خصصت الجزائر والمغرب إمكانيات ضخمة لمراقبة الحدود، أهمها تجهيز الحدود بالأسلاك الشائكة والأسيجة وكاميرات المراقبة. كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 2018 عن نيتها تمويل تجهيز الحدود التونسية ب 20 مليون دولار من نظام المراقبة بالكاميرات المتطورة تضاف إلى أنظمة المراقبة الألمانية. وأعلنت الجزائر بعدها بوقت قصير عن نيتها لبناء حدود من الرمال بينها وبين ليبيا وتونس.

من ذلك،تتعالى الأصوات المطالبة من دول الاتحاد أن تقوى وتتلاحم مع بعضها لمواجهة التيارات المشبوهة في الشمال الأفريقي، والتنسيق الأمني الكامل للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتنفيذ الاتفاقيات

> يعتبر الواقع الأمني المتأزم في المنطقة، والمتأثر بالأزمات قد خلق نوعا من الفراغ الأمني في المنطقة هو في الحقيقة نتاج أساسي لغياب التنسيق الأمني المغاربي المشترك رغم وجود بعض الإجراءات التي تفتقر إلى هيكلة حقيقية.

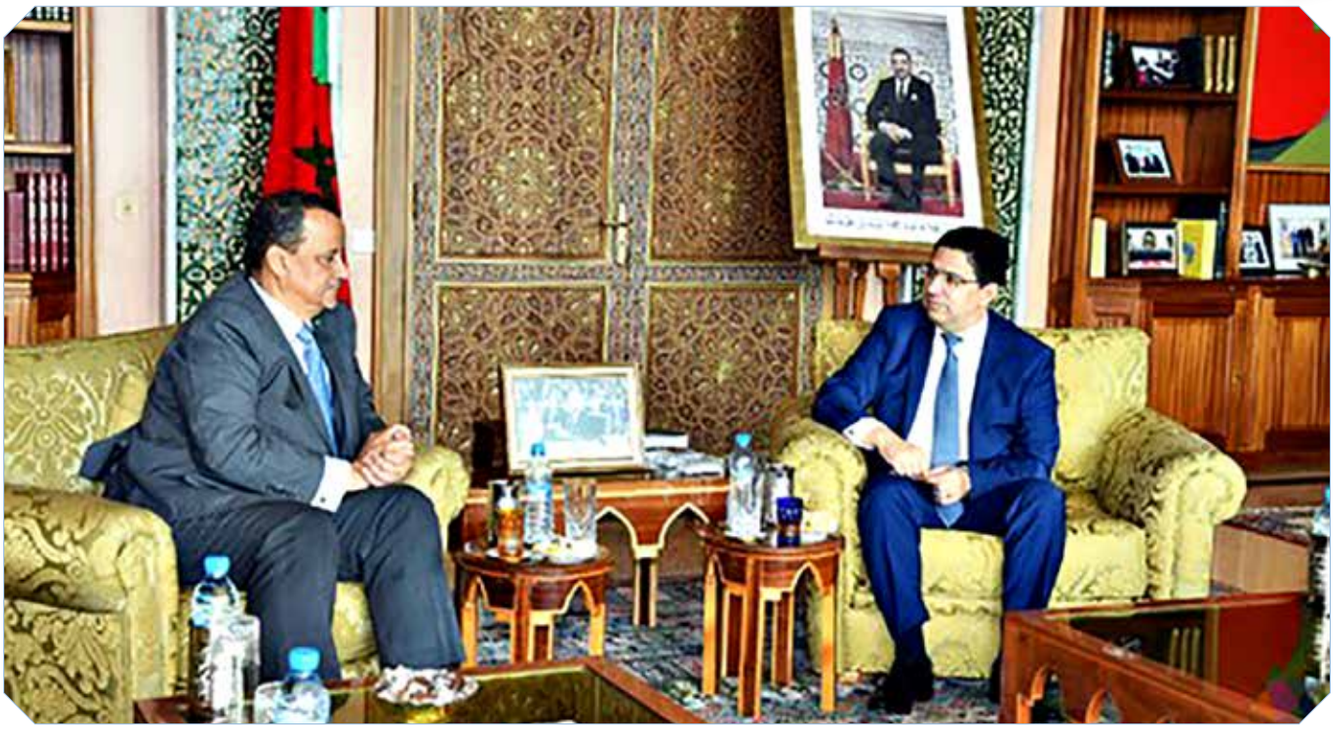

التجارية بين وزراء خارجية دول الاتحاد، واستقرار دول الاتحاد يتوقف على مدى اندماج دول المغرب في المحيط العربي، وعدم الاندماج يُعقّد المواقف ويُضعف قدراته التفاوضية مع بقية التكتلات الاقتصادية والسياسية والأمنية الإقليمية والدولية.

يعتبر الواقع الأمني المتأزم في المنطقة، والمتأثر بالأزمات قد خلق نوعا من الفراغ الأمني في المنطقة هو في الحقيقة نتاج أساسي لغياب التنسيق الأمني المغاربي المشترك رغم وجود بعض الإجراءات التي تفتقر إلى هيكلة حقيقية حيث أكد وزير الدفاع الوطني ابراهيم البرتاجي امس في سبتمبر الماضي ان تونس تعمل في إطار التعاون مع الجزائر لمحاربة الإرهاب على التنسيق بتبادل المعلومات الحينية وعقد اجتماعات دورية للتشاور على مزيد إحكام مراقبة الحدود البرية التونسية الجزائرية وحمايتها بصفة ناجعة في ضوء التحديات الأمنية في المحيط المتوسطي والساحل الإفريقي.

وأولت دول المغرب فى الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بفكرة استخدام الثقافة من أجل محاربة ظاهرة الإرهاب، فمنها من قرر مراجعة مناهج التربية الدينية من أجل رؤية أكثر عقلانية، و منها من كثف من عقد الندوات الثقافية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب الذى تغذيه الأفكار الظلامية.

من جانب آخر،أكدت في وقت مساعدة المنسق المكلف بمكافحة الإرهاب في الخارجية الأميركية إلى الجزائر، ألينا رومانوفسكي، على هامش زيارة نائب وزير الدفاع الأميركي المكلف بالشؤون الأفريقية ورئيس البعثة الأميركية السابق آلان باترسون إلى المنطقة إلى أن الحوار الثنائي بين هذه الدول مهم للغاية، كما أنه من المهم المشاركة في منتديات جهوية تبحث تأمين الحدود التي يخترقها الإرهابيون بسهولة وبسرعة، وبالتالي من الصعب تعقب آثارهم.

في ذات الصدد،اكتسبت زيارة وزير الداخلية الفرنسي

> أولت دول المغرب فى الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بفكرة استخدام الثقافة من أجل محاربة ظاهرة الإرهاب، فمنها من قرر مراجعة مناهج التربية الدينية من أجل رؤية أكثر عقلانية، و منها من كثف من عقد الندوات الثقافية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب الذى تغذيه الأفكار الظلامية.

جيرالد دارمانان إلى دول المغرب العربي (تونس، والمغرب، والجزائر)، خلال الثلث الأول من نوفمبر 2020، أهمية متزايدة سواء لباريس أو للعواصم المغاربية، لاعتبارات أمنية مُلحَّة.

حيث اهتمت الزيارة بدرجة رئيسة بتعزيز تعاون فرنسا مع دول المغرب العربي، لمحاربة الإرهاب القادم من شمال أفريقيا، لاسيما بعد سلسلة الهجمات الإرهابية التي تعرَّضت لها فرنسا مؤخراً.

من ذلك يرجح مختصون في العلاقات الدولية أن سيناريو بقاء الوضع الراهن هو المرجَّح لمستقبل العلاقات الفرنسية-المغاربية في ضوء المعطيات القائمة، وأبرزها «توافقات الضرورة» عبر التنسيق بشأن تسوية أوضاع المهاجرين المغاربة الذين يشتبه بأنهم متطرفون وعلى صلة ببعض التنظيمات الإرهابية، لاسيما في ظل تبنِّي الرئيس إيمانويل ماكرون مشروعاً أطلق عليه «مواجهة النزعة الإسلاموية الانفصالية».

قصارى القول،يستوجب الوضع الراهن الذي تعيشه المنطقة أن تتظافر جهود حكومات هذه الدول لتبنى استراتيجية موحدة ومنسقة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، وتفادى سياسة الانغلاق والتقوقع التي لا تخدم بشكل فعال نظام الأمن الجماعي الذي كان الاتحاد المغاربي يستهدف تقويته.

وإذا ما توافرت الإرادة السياسية، يمكن للاتحاد المغاربي أن يعمل على توفير الأمن الشمولي والمجتمعي بدل الاقتصار على المفهوم الضيق للأمن والانتقال إلى دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للشباب وفتح آفاق للاستثمار وإنعاش المبادلات التجارية البينية داخل منظومة السوق المغاربية المشتركة. ومن ثم، يجب معالجة تلك القضايا في جميع أنحاء المنطقة المغاربية، ويمكن لنموذج الاتحاد، إذا ما تم دعمه، أن يوفر حلولا أكثر فعالية من أي حكومة بمفردها.

> اكتسبت زيارة وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان إلى دول المغرب العربي (تونس، والمغرب، والجزائر)، خلال الثلث الأول من نوفمبر 2020، أهمية متزايدة سواء لباريس أو للعواصم المغاربية، لاعتبارات أمنية مُلِحَّة.

المحلل السياسي سعيد رشوان

هشاشة الوضع الأمني في دول المغرب العربي ساعد على تمدد الإرهاب

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي سعيد رشوان أن ملف الإرهاب ليس جديد في دول المغرب العربي لكن كانت هناك أنظمة أمنية تقاوم وتتصدى لهذه التنظيمات إلا أن هشاشة الوضع الأمني والانقسام السياسي ساعد على تمدد هذه التنظيمات

وبين رشوان في مقابلة مع صحيفة المرصد أن محاربة هذه المجموعات يحتاج لخطط وتنسيق على مستوى عالي سواء محلي أو إقليمي أو دولي.

إلى نص الحوار:

**** إلى أي مدى يمكن القول أن دول المغرب العربي تعاني من انتشار الإرهاب؟**

ملف الإرهاب ليس جديد في المغرب العربي لكن كانت هناك أنظمة أمنية تقاوم وتتصدى لهذه التنظيمات إلا أن هشاشة الوضع الأمني والانقسام السياسي في المنطقة وخاصة في ليبيا يصب في مصلحة الجماعات المتطرفة في المنطقة كما أن تونس منذ تسعينات القرن الماضي تعاني من المجموعات الإرهابية تحت غطاء ما يسمى الإخوان المسلمين وللإسف فإن هناك آلاف الشباب التونسي يشارك في عمليات إرهابية بليبيا وسوريا والمنطقة العربية كما أن الجزائر شهدت في تسعينات القرن الماضي ما عرف بالعشرية السوداء وهي أكبر مثال في المنطقة على أزمة الإرهاب.

**** ما الذي زاد من فرص انتشار الإرهاب في دول المغرب العربي؟**

الخلايا الإرهابية موجودة في دول المغرب العربي منذ فترة طويلة لكن الأمر زاد تعقيدا بسبب هشاشة الوضع الأمني في أغلب دول المغرب العربي بعد عام 2011مثل ليبيا وتونس وهو ما يزيد من فرص انتشار الإرهاب في المنطقة كما أن موريتانيا دولة مفتوحة على الساحل الإفريقي وتعاني هشاشة الوضع الأمني كما أن إمكانياتها ضعيفة وبها الكثير من الخلايا المتطرفة ناهيك عن المناطق المحيطة بالمغرب العربي والتي تشكل تهديدا أمنيا له مثل النيجر ومالي ونيجيريا ومنطقة

**** الخلايا الإرهابية موجودة في دول المغرب العربي منذ فترة طويلة لكن الأمر زاد تعقيدا بسبب هشاشة الوضع الأمني في أغلب دول المغرب العربي بعد عام 2011.**

بوكوحرام بالكامل بالإضافة لوجود صحراء شاسعة في هذه المناطق.

**** وماذا بشأن الوضع في ليبيا؟**

الجماعات المتطرفة موجودة في الجنوب الليبي وقد أعلنت عن أنفسها عدة مرات وقامت الفترة الماضية بعمل عملية قوية ضد بوابة تفتيش في العجيلات وأعلنت داعش مسؤولياتها عن العملية وقد وصلتنا معلومات تفيد بأن المتطرفين في أوباري يتحصلون على دعم مادي مباشر من قطر بالطبع لتستخدمهم في تحقيق أهدافها السياسية لكن في الحقيقة فإن الإرهابيين إذا حصلوا على أموال وإمكانيات سيستخدموها كما يريدون هم وليس كما يريد الآخرين لكن الجيش الليبي قام ببعض العمليات الناجحة وألقى القبض على بعضهم إلا أن هذا يظل نقطة في محيط فهناك حاجة لتضافر الجهود في هذا الشأن من مختلف دول المنطقة.

**** متى يمكن القول أن دول المغرب العربي تستطيع إغلاق ملف الإرهاب؟**

أعتقد أن هذا المخاض سيستمر لفترة طويلة ما لم يتم إنتاج سلطات قوية ويجري التعاون بين مختلف الدول إقليما ودوليا للقضاء على هذه المجموعات سواء من الناحية الدينية أو الاقتصادية فالأمر مزعج ما لم يتم اتخاذ خطوات استباقية ضد هذه المجموعات التي تتحرك في الصحراء الواسعة وتتلقى دعم من بعض الدول.

**** أتوقع أن يزداد نشاط الجماعات الإرهابية خاصة في المنطقة ما بين تونس وليبيا ومالي ونيجيريا والجزائر وموريتانيا.**

**** كيف تنظر لمستقبل الجماعات المتطرفة في المنطقة؟**

أتوقع أن يزداد نشاط الجماعات الإرهابية خاصة في

المنطقة ما بين تونس وليبيا ومالي ونيجيريا والجزائر وموريتانيا فهذه المنطقة بيئة ملائمة لتمدد الجماعات المتطرفة باختلاف تسمياتها من بوكوحرام وداعش والليبية المقاتلة والقاعدة فهم جميعا ينتهجون نفس الطريق والقناعة والهدف وهو وصول المتطرفين لسدة الحكم.

** المخاض سيستمر لفترة طويلة ما لم يتم إنتاج سلطات قوية ويجري التعاون بين مختلف الدول إقليما ودوليا للقضاء على هذه المجموعات سواء من الناحية الدينية أو الاقتصادية.

** ما السبيل لمحاربة الجماعات المتطرفة؟

محاربة هذه المجموعات يحتاج لخطط وتنسيق على مستوى عالي سواء محلي أو إقليمي أو دولي بأن تكون هناك مثلا قوة مشتركة في المنطقة ووحدة عمليات ووحدة تبادل معلومات مشتركة لتخليص المنطقة من هذه المجموعات التي لا يمكن التعامل معها بالحوار كما أنها لاتعتمد أي أسلوب حضاري يمكن من خلاله التواصل معها والتفاهم والوصول لحلول فهذه المجموعات تنتهج سياسة القتل ومبدأها إما أن تكون معي أو عدوي.

** برأيك لماذا تلجأ هذه الجماعات للعنف المفرط؟

عقيدة الجماعات الإرهابية للوصول للحكم هو استخدام القوة المفرطة من القتل والتدمير والترهيب أمام الناس كي يشعر المواطنين دائما بالخوف منهم ويستسلموا لهم وهو ما يطلق عليه «إدارة التوحش».

الأكاديمي عبدالله الحسني:

جهود المغرب العربي في مواجهة الإرهاب والتطرف إجرائية وليست تأصيلية

حوار/ همسة يونس

وصف أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عبد الله الحسني، جهود دول المغرب العربي في مواجهة ظاهرتي الإرهاب والتطرف بأنها «جهود إجرائية، وليست تأصيلية».

وقال الحسني، في حوار لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية»، «إن المغرب العربي إذا لم تتكاثف الجهود فيه داخليا لحماية مصالح وحدته، سيكون مرتعا لولادة التطرف بسبب خيراته وطمع بعض الدول فيه».

وإلى نص الحوار

**** بداية.. كيف تقيم الأوضاع في دول المغرب العربي في ظل انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف؟**

الأوضاع في دول المغرب العربي لا تخرج عن مستويين:

- وضعية الانقسام التي تتخبط فيها جل الممارسات السياسية الداخلية، ومن ثم فهي تواجه تحدي الوحدة ولمّ الشمل.

- ووضعية البحث عن هوية الدولة القومية على حساب الدولة الوطنية، وهو في حد ذاته إنذار حقيقي لانتشار التطرف وغياب الاستقرار.

لكن هذا لا يعني غياب الأمل في ثلة من الوطنيين داخل كل دولة لا تحتكم لأي أجندة سواء داخلية أو خارجية، وغالبيتها تهدف إلى الحفاظ على الحدود الوطنية وحل المشاكل دون الاستعانة بالأوامر والوصايا الخارجية لبعض الدول العظمى، التي تعطي لنفسها شرعية التدخل في شؤون الآخرين باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا للأسف سبب رئيس في شرعنة التطرف بصيغة الرفض.

**** كيف أثر الإرهاب على المسار السياسي في دول المغرب العربي؟**

طبعا، أثر بسبب مباشر على المسار السياسي في دول المغرب العربي، لأن الإرهاب يزعزع وحدة الدولة، ويقوض مسارها الإصلاحي، وفي نفس الوقت يخلق نوعا من الرد الفعل المعاكس لكلا الأطراف المختلفة في وجهات النظر حول الممارسة السياسية في شقها الإصلاحي.

فالإرهاب سبب مباشر ورئيس في زعزعة استقرار الدول، سواء كان مرتبطا بما هو ديني، أو بما هو إيديولوجي.

**** الإرهاب سبب مباشر ورئيس في زعزعة استقرار الدول.**

**** هل هناك أمثلة على هذا؟**

الأمثلة غير محددة في شق معين، فالتطرف الديني قد يكون داعشيا ويختبئ في الدين الإسلامي، أو مسيحيا كمنظمة كاكا الإرهابية التي تمتد في إفريقيا، أو بوذيا كمجزرة الروهينغا، أو

شيوعيا كبعض ما ترتكبه الشيوعية في الصين ضد المسلمين، أو المتدينين. لذا فالمغرب العربي يخضع للإرهاب والتطرف اللا منظم في لغة التعصب. ما يفيد أنه حركة نفسية تنبني على قناعات ذاتية تعكس كل ممارسة شاذة.

**** ما التحديات التي فرضها انتشار الإرهاب على دول المغرب العربي؟**

الإرهاب فرض مجموعة من التحديات، يمكن الإلماع إليها فيما يلي:

-تحديات داخلية، تكمن في خلق وحدة حوارية تنبني على المكاشفة، وتحديد الاختصاصات، كما تنبني على الوضوح وتحديد الهدف المرتبط بالاستقرار ووحدة الوطن.

-وتحديات خارجية، تكمن في رفض التدخلات الأجنبية التي تستهدف ثروات وخيرات دول المغرب العربي تحت غطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويمكن كإشارة أن المغرب العربي في هويته الإسلامية، يفرض عليه تحدي تجديد الخطاب الدعوي المرتبط بالدين الإسلامي، باعتبار أن الدعوة تحتاج إلى الحكمة والموعظة الحسنة والرحمة.

**** برأيك.. ما أسباب زيادة معدل التطرف؟**

السبب الرئيس يكمن في غياب القدوة السياسية التي تفرض اللغة الوطنية على الاختباء وراء الخلفية الإيديولوجية، وهذا السؤال في جوابه لا يحتاج إلى الاختصار لشساعته، ولكن على العموم، فمواجهة التطرف مسؤولية الجميع أشخاصا ومؤسسات.

**** ما أهمية دول المغرب العربي لدى التنظيمات الإرهابية؟**

سؤال مهم، المغرب العربي هو الذي انطبقت عليه حقيقة نظرية

**** المغرب العربي يخضع للإرهاب والتطرف اللامنظم في لغة التعصب.**

(عش الدبابير) البريطانية، بسبب التخلف والجهل المركب الذي أصبح مرتبطا بسلوك بعض الحكومات ثم الشعوب. لذا فالمغرب العربي إن لم تتكاثف الجهود فيه داخليا لحماية مصالح وحدته، سيكون مرتعا لولادة التطرف بسبب خيراته وطمع بعض الدول فيه.

** كيف حاولت دول المغرب العربي مواجهة هذه الظاهرة.. وهل نجحت في ذلك؟

هناك جهود في هذا الخضم، غير أنها تبقى جهود إجرائية، وليست تأصيلية. إجرائية، أي أن هناك ترسانة قانونية مهمة استطاعت هذه الدول أن تحددها لمواجهة التطرف فيها.
وتأصيليا، أن تندمج جهود المفكرين والباحثين السوسيولوجيين وكل المشتغلين في الحقل الديني، على وضع لبنات علمية وخطوات منهجية لمواجهة التطرف باتحاد مع مؤسسات الدولة.

** غياب القدوة السياسية سبب في زيادة معدل الإرهاب والتطرف في دول المغرب العربي.

** ماذا عن دور المجتمع الدولي في دعم دول المغرب العربي لمواجهة الإرهاب؟

طبعا، المجتمع الدولي لا يألوا جهدا في سن قوانين وشراكات بين الدول لخلق معاهدات فاعلة في مواجهة التطرف والإرهاب، لكن المجتمع الدولي يطغى عليه النرجسية في حماية مصالحه الخارجية.
لذا بصريح العبارة، ينبغي على دول العالم العربي أن تتحد في مكافحة الإرهاب وحماية مصالحها وخيراتها، دون اعتبار المجتمع الدولي إلا بما هو استئناس فقط، لأن الذي يعاني من التطرف والإرهاب هي نفسها.

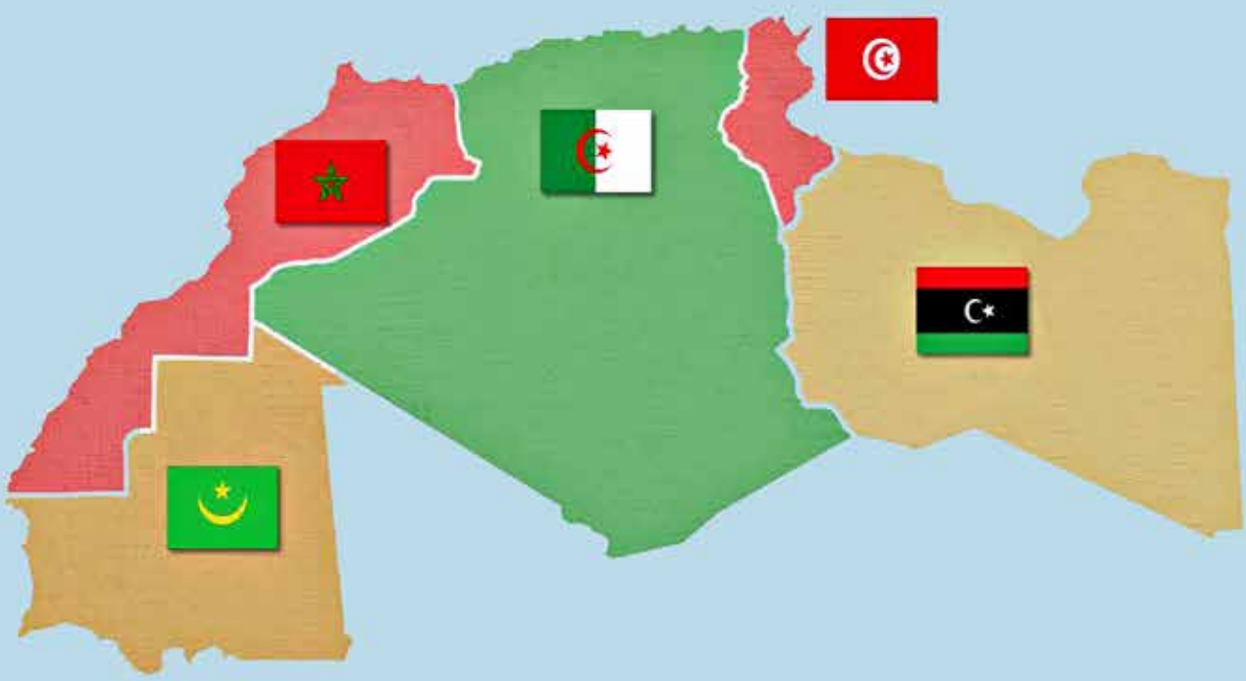

كاريكاتير

محمد قجوم